الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٠
المعقودة يوم الاثنين
٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY

JAN 4 1991

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الثلاثين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.30
4 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56809 ١٦٧٣ب(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٨٣ من جدول الاعمال : أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

١ - السيد ألفاريز - سوبيرانيس (المكسيك) : قال إن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الديون الدولية (A/45/656) وتقرير ممثله الشخصي ، السيد كراكسي (A/45/38) يجب استعراضهما بصورة متعمقة ، ولاسيما من قبل المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمصارف الخاصة . وذكر أن وفد المكسيك يؤيد كل التأييد وجهات النظر المعبر عنها بهذا الصدد في إعلان وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ .

٢ - وأضاف أن حل أزمة الديون الخارجية من الاهمية بمكان عال بالنسبة لمستقبل جميع البلدان ، دائنة كانت أو مدينة . لكن المجتمع الدولي لم يتمكن من التوصل إلى حل عادل شامل ودائم لهذه المشكلة . وما انفكت الحالة تتردى ، بحيث تتمادى المشاكل المتعلقة بصافي تحويل موارد البلدان النامية نحو البلدان المتقدمة النمو ، والمتصلة بتدهور معدلات التبادل التجاري وتقلص مدخلات الموارد الخارجية . وسبب ذلك بشكل خاص هو الموقف المؤسف لبعض الأوساط في البلدان المتقدمة النمو ، التي تصر على تطبيق وسائل للعلاج سيعرف الجميع أنها غير ناجعة .

٣ - وأشار إلى أن مشكلة الديون هي ظاهرة معقدة ، تنتج من عوامل شتى ذات طابع مالي واقتصادي وسياسي واجتماعي . فلابد إذن ، من تناولها من زاوية سياسية ، كما جدد تأكيد ذلك الرؤساء التسعة لبلدان أمريكا اللاتينية أثناء الاجتماع الرابع للهيئة الدائمة للتشاور والتنسيق السياسي (مجموعة ريو) ، وكل حل لهذه المشكلة لابد فيه من تقاسم المسؤوليات على نطاق المجتمع الدولي . وما تبذله حكومات البلدان المدينة من جهود على الصعيد الداخلي يجب أن يدعمه ويعززه تضافر جهود المجتمع الدولي ، المركّزة على تخفيض التحويلات الصافية للموارد باتجاه البلدان المتقدمة النمو وزيادة المدخلات من رؤوس الأموال الى البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، يجب أن تخفض بصورة ملموسة استحقاقات الديون وخدماتها على حد سواء . وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تزيد أيضا بصورة ملحوظة الموارد الموفرة للمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، بطريقة تتيح لها أن تدعم ، بناء على طلبها ، البلدان التي بدأت التغاوض على ديونها . أما فيما يتعلق بالتجارة الدولية ، فيجب على البلدان الدائنة أن تتخذ على جناح السرعة تدابير عملية بغرض تسهيل وصول صادرات البلدان المدينة إلى الأسواق الدولية ، بدون شروط ولا تمييز ، بما ييسر اقامة نظام تجاري

(السيد ألفاريز - سوبيرانيس ، المكسيك)

متعدد الأطراف ، منفتح . وأخيرا ، يجب دعم سياسات التكيف الهيكلي وتحرير الاقتصاد التي تتبعها البلدان النامية بتدفقات مالية جديدة ، ثنائية ومتعددة الأطراف في آن معا ، تدفقات ينبغي ارتقابها في إطار عمليات التفاوض بشأن الديون .

٤ - ومضى يقول إن المكسيك تمكنت من اعادة التفاوض على ديونها الخارجية ، لكن ذلك لم يكف لحل جميع المشاكل التي تترتب على مديونية مفرطة . والازمة ، مع ما ينتج عنها من نزيف خطير في الموارد ، تؤدي الى زعزعة استقرار عدد كبير من البلدان المثقلة بالديون ، ولا سيما في امريكا اللاتينية . ولئن كان اعتماد سياسات داخلية من نوع جديد هو الشرط اللازم لحل الأزمة ، فلا يمكنه ، بحد ذاته ، أن يأتي بحل لها . ووفد المكسيك - الذي يشارك دواعي القلق المعرب عنها في تقرير كراكسي واقتراح امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الرامي الى حل مشكلة ديونها الخارجية ، هذا الاقتراح المعتمد في اطار النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية - مقتنع بانه قد آن أوان الانتقال الى مرحلة العمل . وهذا يقتضي أن تتحلى جميع الاطراف بإرادة سياسية فعالة . ولا شك في أن مختلف المبادرات التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو ، مثل خطة بريدي أو مبادرة تورنتو ، تمثل خطوة الى أمام ، لكنها لا تتصدى لجوهر المشكلة . وطريقة العمل الوحيدة هي التغلب ، عن طريق تخفيض استحقاقات الديون وخدمات الديون ، على اختلال التوازن القائم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بحيث تتمكن هذه من العمل على تحقيق أهدافها في النمو الاقتصادي .

٥ - السيد ماركر (باكستان) : قال إنه يرى ان تقريري الامين العام (A/45/656) وممثله الشخصي (A/45/380) يشكلان إطارا ممتازا لمتابعة نقاش مستنير عن مشكلة الديون ، هذه المشكلة التي لم تفقد شيئا من خطورتها على الرغم من ثمانية أعوام من المناقشات : فالمبالغ المدفوعة لقاء خدمة الديون قد تضاعفت عشرة اضعاف منذ عام ١٩٧٠ ، كما ان التحويلات الصافية لرؤوس أموال البلدان النامية هي سالبة . وفي عام ١٩٨٨ ، تجاوز مجموع التحويلات ٤٣ بليونا من دولارات الولايات المتحدة ، كان ٣١ بليون دولار منها للبلدان الـ ١٧ الاشد فقرا . وكانت ديون بلدان امريكا اللاتينية تمثل اكثر من ثلاثة أضعاف صادراتها ، في حين أن ديون البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء كانت مساوية لناتجها القومي الاجمالي .

٦ - ثم قال إن حالة كهذه لا يمكن سوى ان تعيق نمو البلدان النامية وتهدد أداء مجتمعاتها . وقد ابرز الممثل الشخصي للامين العام على حق هذه العلاقة ما بين الديون وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي . على ان مما يدعو للارتياح ان يكون التداول في

(السيد ماركر ، باكستان)

مسألة ازمة الديون قد أثار اخيرا الوعي بطبيعة المشكلة وبفداحتها . وهناك عدة مبادرات اتخذت مؤخرا ، منها خطة بريدي واتفاقات تورنتو والاقتراحات الاوروبية المقدمة مؤخرا ، تتصدى لاساس المشكلة وهو أنه يجب ان تخفض المبالغ التي تدين بها البلدان النامية للمصارف التجارية وللدائنين الرسميين تخفيضا كبيرا . وقد اقترح الممثل الشخصي للامين العام كذلك خيارات مختلفة في هذا المجال .

٧ - وتابع يقول إنه يجب الا تغيب عن البال حالة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تكون ديونها ديونا رسمية بشكل أساسي . فمعظم هذه البلدان قد وفت بجميع التزاماتها ، لكن السكان قد تحملوا تضحيات كبرى من حيث التقدم الاجتماعي . وسيكون من المؤسف أن تعاقب هذه البلدان ؛ وقد سُرَّ وفد باكستان لسماعه ممثل إيطاليا يشير الى البلدان التي لم يتيسر لها الى الآن ان تستفيد من المبادرات المتخذة في مجال الاستدانة . والممثل الشخصي للامين العام قدم كذلك مساهمة خطيرة بدعوته إلى تعزيز خطة بريدي بالنسبة الى البلدان الواقعة بين البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط ، والتي تكون ديونها ديون القطاع العام بشكل أساسي . وباكستان تؤيد أيضا بشدة النداء الموجه إلى البلدان الصناعية لكي تبلغ مساعدتها العامة المقدمة إلى التنمية نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي .

٨ - واستطرد يقول إن أزمة الخليج شديدة بصورة خاصة على البلدان المستوردة للنفط ، التي يعاني ميزان حساباتها الجارية عجزا شديدا . ولابد من أن تتلقى هذه البلدان مساعدة في الوقت المناسب للحيلولة دون وقوع اضطرابات اقتصادية . وقد اقترح الممثل الشخصي للامين العام بشكل خاص تأجيل سداد مدفوعات الفوائد .

٩ - وذكر أن حلا دائما يقتضي تحسنا ملموسا في المناخ العام . والعمل المنسق ضروري ليتاح للبلدان النامية أن تنتج وتصنّع بكامل طاقتها . وهذا يعني بصورة خاصة تحديد أسعار فائدة منخفضة والغاء تدابير الحماية وتطوير التعاون في نقل أنواع التكنولوجيا واستقرار أسعار السلع الاساسية .

١٠ - وأردف أن من الجدير بالاشارة كذلك أن البلدان النامية تدرك مسؤوليتها في حل مشكلة الديون . وقد أخذ معظم هذه البلدان باصلاحات صارمة ، لكن عملية التكيف ، إذا تجاوزت حدا معينا ، أفضت إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية عميقة . وقد أصبحت لفظة "تكيّف" في كثير من البلدان النامية ترادف فعلا العقوبة ، وعلينا أن نبقى واقعيين في متطلباتنا .

(السيد ماركر ، باكستان)

١١ - واختتم بقوله إن من المهم أن توضع بلا تأخر استراتيجية شاملة لحل الازمة . ويمكن اتخاذ تدابير منسقة بدون ابطاء على الصعيد العالمي ، فليس من مصلحة أحد أن تواصل المشكلة تفاقمها ، بل يجب أن تُحَل قبل أن تقوض الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الهشة في معظم البلدان النامية .

١٢ - السيد جمعة - غازي (تونس) : أعلن أن قلقا بالغا يساوره لاستمرار أزمة الديون وترديها ، بالرغم من المبادرات التي اتخذت . وذكر أن ما ثبت من كون الازمة الاقتصادية العالمية هي أزمة ذات طابع هيكلي مستمر جعل المديونية تعتبر مسألة رئيسية تستدعي على وجه الاستعجال عملا متسقا يقوم به المجتمع الدولي . ويجب بصورة خاصة توسيع نطاق وتكثيف الاجراءات التي اضطلع بها الدائنون في القطاعين الخاص والعام فضلا عن المؤسسات المالية المتعددة الاطراف . والبلدان الصناعية ، التي تبدو اكثر وعيا بما يقع على عاتقها من عبء المسؤولية في سبيل التوصل إلى حل تدريجي لمشكلة الديون ، يجب أن تُشجع على توسيع مجال تطبيق ومدى الاستفادة من بعض المبادرات التي اتخذتها في سبيل ذلك . وبالمقابل ، هنالك صيغ أخرى ، مثل الصيغ المرتبطة بخطة بريدي وباتفاقات تورنتو ، قد أسفرت عن أوجه قصورها وهي بعيدة عن الاستجابة لمقتضيات الحالة . فهي لا تتصدى قط لمشاكل عدد كبير من البلدان النامية ، التي ستبقى في معاناتها ما دامت التدابير اللازمة بصددها لم تتخذ بعد .

١٣ - وأضاف أن هذه ، بوجه خاص ، هي حالة البلدان ذات الدخل المتوسط ، التي تجتاز مرحلة حاسمة من مراحل تنفيذ خطط انتعاشها وتجري اصلاحات باهظة التكاليف لضمان رخاء سكانها . وتونس ، وهي في عداد بلدان هذه الفئة ، قد ساهمت في توجيه انظار المجتمع الدولي الى الحالة الخاصة لهذه البلدان التي لاتزال تُستبعد من المبادرات الرامية إلى تخفيض الديون الخارجية بالرغم من وفائها بالتزاماتها .

١٤ - وذكر أن أي حل لمشكلة الديون يجب أن يكون حلا دائما وعادلا ومنسقا ومركزا على النمو والتنمية . وعلى ذلك فإن وفد تونس يرحب بالتوصيات التي اقترحها السيد كراكسي في تقريره ويؤيد بصورة أخص التوصيات الرامية إلى تحويل الديون إلى أسهم بانشاء شركات مختلطة وبمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في شركات القطاع العام والقطاع الخاص ؛ وإلى منح البلدان ذات الدخل المتوسط تخفيضا كبيرا لديونها الرسمية بتأجيل استحقاقها إلى ٣٠ أو ٤٠ سنة وتخفيض فوائدها إلى ٦٠ في المائة من قيمتها ؛ وضمان تدفق كاف من أموال القطاعين العام والخاص إلى البلدان النامية ولاسيما برفع نسبة المساعدة الانمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان

(السيد جمعة - غازي ، تونس)

المانحة ؛ وأخيرا اقتراحه الرامي إلى انشاء مصرف لمنطقة البحر المتوسط لتمويل الهياكل الاساسية والاستثمارات الانتاجية التي من شأنها أن تنعش نمو البلدان الواقعة على حوض المتوسط ووضع حد لما تعاني من مشاكل خطيرة .

١٥ - السيد روكوتويفونا (فيجي) : قال إن الاحداث الجارية حاليا في منطقة الخليج سيكون لها في راجح الظن آثارها على أزمة الديون ، وذلك بحكم آثارها على الاقتصاد الدولي ، وستساهم بالتالي في تردي حالة البلدان النامية .

١٦ - وأضاف أن المؤسسات التي تمخضت عنها اتفاقات بريتون وودز ، هذه المؤسسات المصممة لحقبة تجاوزها الزمن اليوم ، قد ظهرت عاجزة - بسبب ما اتسمت به من صرامة وطابع محافظ - عن التوصل الى حل لمشكلة الديون . ولئن استمرت الحالة على تفاقمها في الواقع ، بالرغم من الاجتماعات والمشاورات الكثيرة التي عقدت في هذا الموضوع ، فالسبب في ذلك هو أن هناك من لم يشأ اتخاذ التدابير الحازمة اللازمة . والفرصة متاحة اليوم للتقدم خطوة كبرى إلى الامام في سبيل إقامة نظام اقتصادي واجتماعي جديد ، ولكن لابد لذلك من التحلي بإرادة جماعية بالفعل . وفي هذا الصدد ، فإن مشروع النص المقترح للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع يعيد المشكلة إلى إطارها العالمي . وهذه الاستراتيجية ، التي يجب أن يكون هدفها اتاحة التنمية المتوازنة والعادلة والدائمة للبلدان النامية ، يجب أن تنفذ بروح التعاون الحقيقي .

١٧ - وذكر أن فيجي ، لحسن حظها ، ليست في عداد أشد البلدان مديونية ، لكن البلدان الجزرية الصغيرة أكثر تعرضا من سواها للازمات الدولية . وعلى ذلك ، فقد تكفي أمور قليلة لمعالجة مشاكلها بدون أن يسيء ذلك إلى أشد البلدان تاثرا بالازمة . وينبغي بشكل خاص لانتفاع هذه البلدان من تمويل يقدم بشروط ميسرة أن يتيح لها ألا تعاني المصير الذي يقاسيه حاليا عدد من البلدان النامية . وعلى ذلك لا يسع فيجي إلا أن ترحب بالاقتراحات التي قدمها في هذا الصدد السيد كراكسي في تقريره .

١٨ - وختاما ، قال إنه قد آن الاوان ، في هذه المرحلة الانتقالية ، للعمل واتخاذ التدابير الملموسة لحل مشكلة المديونية المفرطة .

١٩ - السيد بندارا (سري لانكا) : أشار إلى أن أسباب مشكلة الديون تكمن في ترابط النظام الاقتصادي العالمي ، وإلى أن هذه المشكلة لا يمكن بالتالي أن تحل إلا بعمل مشترك وجود متضافرة تبذلها الجهات المانحة والمدينة والدائنة .

٢٠ - وأضاف أن البلدان النامية تواجه صعوبات جمة في إعادة تنظيم اقتصادها وضمان نمو اقتصادي مستديم ، بسبب سياق اقتصادي دولي بعيد جدا عن أن يكون مؤاتيا . وقد تفاقم هذا الوضع على أثر أزمة الخليج . وسري لانكا من أشد البلدان تأثرا بالأزمة . فإلى جانب خسارتها لسوق الشاي ، وهي من أهم الأسواق لاقتصادها ، تضاف خسارة أعمال مائة ألف عامل وارتفاع أسعار النفط . وقال ممثل سري لانكا إنه يرى لزاما عليه أن يشكر المنظمات التي ساعدت بلاده على إعادة مواطنيها الذين كانوا في منطقة الخليج إلى وطنهم .

٢١ - ثم قال إن سري لانكا ، التي تمكنت إلى الآن من تجنب مشاكل المديونية الخطيرة ، باتت من الآن فصاعدا في حالة حساسة ولا يمكنها إلا أن تؤيد الآراء التي أعرب عنها السيد كراكسي في تقريره (A/45/380) ، هذه الآراء التي تفيد أنه لابد من سلوك السبيل التي رسمتها البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في اجتماعات قمتها الأخيرة لتخفيف عبء ديون البلدان النامية بنسب تجعلها بمستوى قدرتها على الدفع ، ولكي يتاح للبلدان النامية أن تنهض بنموها . وبما أن مشكلة الديون تؤثر لا في البلدان النامية وحسب بل في البلدان المتقدمة النمو أيضا ، فمما لابد منه أن تتضافر جهود المجتمع الدولي والمؤسسات المالية للتوصل إلى حل دائم لهذه المشكلة . فعلى كل الأطراف المعنية أن تنسق جهودها في هذا السبيل .

٢٢ - ومضى يقول إن اقتراح السيد كراكسي ، الرامي إلى أن تُنشَأ في نطاق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هيئة تسهم بالتعاون مع مصارف التنمية الاقليمية في حل مشاكل ديون المناطق المثقلة بالديون (البلدان الافريقية الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط ، والبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، وأمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا الشرقية) ، هو اقتراح يبدو ملائما .

٢٣ - ثم ذكر أن عدة بلدان نامية شرعت مؤخرا في سياسات تكيف هيكلي جريئة ، لكن هذه السياسات مهددة بخطر الاخفاق بدون المساعدة اللازمة من البلدان المتقدمة النمو . ومن المستصوب أن تكرس هذه البلدان ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية . وختاما ، ركز ممثل سري لانكا ، على آثار

(السيد بندارا ، سري لانكا)

ارتفاع أسعار الفائدة في حالة البلدان المدينة ، فاقترح أن توضع خطة لخفض أسعار الفائدة بغية تخفيف عبء هذه البلدان .

٢٤ - السيد اوفالي (بوركينا فاصو) : أشار إلى أن حالة بلده قد تفاقمت ، خلال السنة المنصرمة ، وذلك بشكل خاص بسبب تطور الحالة الدولية . وقال إنه لا يسعه إلا أن يؤيد ما خلص إليه الممثل الشخصي للأمين العام من استنتاجات بصدد مسائل الديون ، فمن رأي الممثل الشخصي أن البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء ، إذا لم تُخفض ديونها بشكل ملموس ، فلن تتمكن من حل مشاكلها الاقتصادية .

٢٥ - وعلى الرغم من عمليتين تمت مؤخرا لإلغاء الدين إحداهما من قِبل الحكومة الدانمركية في عام ١٩٨٧ وبلغت ٣ بلايين فرنك افريقي والاخرى من قِبل الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي بلغت حوالي ٦٠ بليون فرنك افريقي ، فإن حالة بوركينا فاصو قد تفاقمت مما يبرهن على قصور مبادرات تورونتو وداكار ولابول وخطط بيكر وبرادي .

٢٦ - إن مسألة الدين مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة تعديل الهياكل والموارد اللازمة لتمويل التنمية .

٢٧ - إن بوركينا فاصو التي أجرت عام ١٩٨٣ تكيفا هيكليا عن طريق اعتماد تدابير حازمة وبخاصة على مستوى الخدمة المدنية والاجور ، لم تحرز سوى نتائج ضئيلة . وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لذلك هي تطور البيئة الاقتصادية الدولية وهي غير مواتية على الإطلاق لبلدان الجنوب . إن البلدان النامية التي اعتمدت برنامج تكيف هيكلي لا تستفيد من دعم خارجي حقيقي . إن الوضع الراهن جعل المؤسسات المالية المتعددة الاطراف هي التي تقدر في النهاية ، دون تشاور فعلي مع البلدان المعنية ، مضمون برامج التكيف الهيكلي الواجب تنفيذها . إن هذا النهج يشكل تعديا على سيادة الدول كما أنه يضر جديا بفرص تنفيذ هذه البرامج .

٢٨ - ولذلك يجب البحث عن الحلول بين المدينين والدائنين معا . ومن ثم فإن الإطار الافريقي المرجعي لبرامج التكيف الهيكلي يقترح حلولا قيمة ويستحق المزيد من النظر : فيجب أولا أخذ الخصائص الوطنية بل والإقليمية في الاعتبار ثم دراسة الحلول القصيرة الأجل وبخاصة الحلول المتوسطة والطويلة الأجل . إن بوركينا فاصو من جانبها على

(السيد اوفالي ، بوركينا فاصو)

استعداد لمواصلة جهود التكيف اللازمة ولكنها ترفض إجراء إصلاحات غير مؤكدة . وفيما يتعلق باستخدام رؤوس الاموال المتاحة للبلدان النامية يجب ملاحظة أن بوركينا فاصو أنشأت محاكم شعبية للنظر في قضايا اختلاسات الاموال العامة والفساد . والواقع أن المسألة الحقيقية هي معرفة ما إذا كانت الموارد الخارجية المخصصة لتمويل التنمية كانت كافية في أي وقت من الاوقات . إن هذه لم تكن مطلقا الحالة بالنسبة للقارة الافريقية . وفضلا عن ذلك فإن من المؤسف ملاحظة أن بعض الشركاء الذين يدعون دائما عدم إمكانية زيادة المساعدة لان الموارد المتاحة غير كافية ، قد جمعوا سريعا موارد مالية ضخمة للمساعدة في إعادة بناء اقتصادات بلدان أوروبا الوسطى والشرقية . إن العديد من رؤساء الدول والحكومات قد نددوا بالفعل بهذه السياسة التي تنطوي على طريقتين متباينتين في المعاملة . إن إعطاء البعض بسخاء ، ورفض دراسة حلول لتخفيف عبء الدين تخفيفا حقيقيا عن البعض الآخر ليس من الإنصاف في شيء . والواقع أن بعض البلدان النامية التي اتخذت بالفعل تدابير مؤلمة لإصلاح اقتصادها تستحق أن يُعترف بجهودها .

٢٩ - إن بوركينا فاصو توافق على الآراء التي أعرب عنها رئيس مجموعة الـ ٧٧ ، وترى أن مشكلة الدين تزداد إلحاحا يوما بعد يوم وتتطلب حلولا سريعة . ويجب من الآن دراسة إطار شامل للمفاوضات بشأن هذه المسألة . إن موقف الدول الافريقية المشترك معروف . ونظرا لأن مسؤولية المديونية الواقعة على عاتق هذه الدول يشارك فيها الدائنون ، فإنها تطالب بعقد مؤتمر دولي بشأن الدين الخارجي للبلدان الافريقية . إن هذا المؤتمر سيشكل خطوة أولى نحو عقد مؤتمر دولي من شأنه أن يؤدي الى تنفيذ سياسة شاملة لحل مشكلة الدين .

٣٠ - السيد كيواتن (ميانمار) : قال إن مشكلة الدين لم تكف عن التفاقم . إن الدين الخارجي للبلدان النامية قد بلغ ٢٠٠ ١ بليون دولار ، كما أن قيمة المدفوعات الخاصة بالفوائد واستهلاك الدين قد تضاعفت من ٩٠ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٧٥ بليون دولار عام ١٩٩٠ . وهذا يعني نقل صافي يبلغ ١٠ بلايين دولار من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو .

٣١ - وإزاء اتساع نطاق المشكلة ، فإن المجتمع الدولي قد فهم ضرورة إيجاد حل دائم وشامل على أساس تقاسم المسؤوليات . وتجدر الإشادة بالمبادرات التي اتخذت مؤخرا (اتفاقات تورونتو وخطة برادي) في هذا المجال . بيد أن التدابير التي اتخذت غير كافية على الإطلاق ، كما أكد ذلك الامين العام في تقريره (A/45/656) . مثال ذلك أن البلدان الـ ١٥ التي استفادت من شروط تورونتو عام ١٩٨٩ لم تحقق فيما يتعلق

(السيد كيواتن ، ميانمار)

بالوفورات على الفوائد خلال العام سوى ٢ في المائة من مجموع خدمة الدين ، كما أن مجموع عنصر الإعفاءات ، بالنسبة لهذه البلدان نفسها لم يتجاوز في المتوسط ٢٠ في المائة . وفضلا عن ذلك فإن اتفاق تورونتو لا يُعنى إلا بأكثر البلدان فقرا من بين البلدان ذات المديونية الباهظة . وفيما يتعلق بخطة برادي فإن الموارد المالية غير كافية والمفاوضات بالغة الطول . ويجب بالتالي إيجاد نهج جديد وتجديدي . ويجب على الدائنين الثنائيين اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف الدين بما في ذلك إذا اقتضى الأمر ، إلغاء الديون الممنوحة في إطار المعونة الإنمائية الرسمية . ويجب إعادة جدولة الدين بالنسبة للعالم الثالث بأفضل الشروط الممكنة ، على أن تستفيد جميع البلدان النامية من هذه العملية . كما يجب اللجوء الى اتفاقات شراء بالمقابل وتحويل الدين . ويجب على البلدان المانحة تقديم معونة ضخمة الى البلدان النامية وبخاصة في شكل إعانات .

٣٢ - وقال إن بلده يشيد بالمبادرة التي اتخذتها حكومة هولندا بإلغاء جميع الديون الممنوحة في شكل قروض ثنائية رسمية لأقل البلدان نموا والى البلدان الأخرى ذات الدخل الضئيل .

٣٣ - وأضاف قائلا إن تقرير الأمين العام يتضمن توصيات عدة هامة ، ويجدر بخاصة أن يدرس عن كثب الاقتراح الرامي الى السماح للبلدان بدفع فوائد ديونها الثنائية بالعملة المحلية الى صناديق مخصصة لتمويل مشاريع حماية البيئة واستغلال الموارد البشرية . ومن الملح أيضا إيجاد حل لمشكلة الدين وبخاصة لأن إمكانيات النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في البلدان النامية قد أُضيرت من جراء أزمة الخليج وما ترتب عليها من ارتفاع أسعار النفط . إن المجتمع الدولي يجب أن يتصدى بتصميم للأسباب العميقة لأزمة الدين . وهذا يعني التزامات من قِبل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . إن البلدان النامية يجب أن تعتمد سياسات اقتصادية سليمة ويجب على البلدان المتقدمة النمو الإعراب عن سياسات اقتصادية كلية تضمن نمو التجارة العالمية وتضع حدا لأسعار الفائدة المرتفعة بشكل غير طبيعي . ويجب أيضا إيجاد وضع اقتصادي موات للبلدان النامية عن طريق زيادة تدفق الموارد الخارجية وتحسين شروط المبادلات واستقرار أسعار المنتجات الأساسية وإنهاء الإجراءات الحمائية . ومما لا شك فيه أن المهمة صعبة ، ولكن الجهد له ما يبرره لأن الأمر يتعلق بنمو البلدان النامية وكذلك بالسلامة الاقتصادية للمجتمع الدولي بأسره . ويجب بأي ثمن استغلال الفرصة التي أتاحها الانفراج السياسي للعمل معا بروح من التعاون والتهادن في المجال الاقتصادي .

٣٤ - السيد رايشيف (بلغاريا) : لاحظ أن مشكلة الدين وجوانبها الداخلية والخارجية متشابكة الى أبعد الحدود ، ما فتئت تحتفظ بطابعها الحاد ولن تتسنى تسويتها بعيدا عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد حل شامل لمشكلة التنمية .

٣٥ - إن التحسن الأخير الملحوظ في المناخ السياسي الدولي يعد مواتيا للبحث عن توافق في الآراء ، وجميع الأطراف تدرك ضرورة التوصل الى حل شامل . ومن هذا المنطلق فإن تحليل الحالة الاقتصادية الذي عرضه الممثل الشخصي للأمين العام المعني بالديون والمنهج المنظم الذي يقترحه في تقريره (A/45/380) ، يشكلان نقطة انطلاق طيبة للأعمال المقبلة .

٣٦ - إن بلدان أوروبا الشرقية التي تنتقل حاليا الى اقتصاد السوق ، تتعرض أيضا للنتائج الاقتصادية لهذه المشكلة . وفي حالة بلغاريا ، فإن الدين الخارجي بالغ الضخامة والحالة الاقتصادية والمالية الناجمة عن أزمة الخليج تزيد من صعوبة عملية إعادة التشكيل الاجتماعية - الاقتصادية الحالية . ومن الضروري في الواقع تعبئة جميع الموارد الداخلية وصياغة سياسة ترتكز على النمو ، ولكن مشكلة الدين الخطيرة لن تحل دون مساعدة المجتمع الدولي وبخاصة المؤسسات المالية الدولية .

٣٧ - السيد كولكرني (الهند) : لاحظ أن مشكلة الدين لا يمكن فصمها عن مجموعة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية اليوم . إن المناخ الدولي الآن يجعل من الصعب على هذه البلدان في كثير من الأحيان الاحتفاظ بمواقفها . وتفيد أحدث الدراسات التي جرت عن حالة الاقتصاد العالمي أن الدين الخارجي للبلدان النامية المستوردة لرؤوس الأموال سوف يتجاوز في عام ١٩٩٠ المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٩ . ومن الواضح أيضا أن أزمة الخليج سوف تؤدي الى تفاقم الحالة بالنسبة للدول المستوردة للنفط . وهذا يعني أن الهند سوف تنفق خلال الإثني عشر شهرا القادمة ما يتروح بين ٢,٨ من بلايين الدولارات و ٤ بلايين دولار ، زيادة عما أنفقته في العام الماضي . وقد لاحظ الأمين العام أيضا ضرورة توفير معونة مالية عاجلة في الأجل المتوسط لأكثر البلدان تضررا .

٣٨ - وخلال السنوات العشر الماضية ظلت محاولات إيجاد حل لمشكلة الدين ، محاولات جزئية ، ولم يُعترف بضرورة إيجاد سياق للتنمية القابلة للإدامة . وبالتالي فإن النقل الصافي السلبي لموارد البلدان النامية يقدره البنك الدولي بما يربو على ١٠٠ مليار دولار خلال العامين الماضيين . وهذا يعني أن البلدان النامية توفر لبقية العالم موارد هي في أشد الحاجة اليها . وفضلا عن ذلك فإن المعونة التساهلية

(السيد كولكرني ، الهند)

المتعددة الاطراف تقل بالارقام الحقيقية ، بل وبالقيمة المطلقة أيضا كما أكد ذلك الممثل الشخصي للامين العام في تقريره . ومن هنا ضرورة زيادة القروض التساهلية وزيادة حصة المعونة الإنمائية الرسمية الى نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . كما يجب فضلا عن ذلك تفادي فرض شروط جديدة ، مرتبطة بالبيئة مثلا ، إذا ما أريد أن تستخدم هذه المعونة لاغراض التنمية .

٣٩ - وقال إنه تجدر بالملاحظة أن القرارات السياسية التي اتخذتها البلدان الصناعية في الثمانينات برفع أسعار الفائدة قد أدت الى تفاقم مشكلة الدين .

٤٠ - ويرجع أحد مساوئ الاستراتيجية الحالية الى عدم تناظرها : إن البلدان النامية المدينة تتحمل عبء تدابير التكيف دون أن تجري البلدان المتقدمة النمو تكيفات مماثلة ، وفضلا عن ذلك فإن مبادرة تورونتو وخطة برادي تنفذان ببطء شديد .

٤١ - إن تحرر المبادلات التجارية ووصول أوسع نطاقا لصادرات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ، سوف ينجم عنهما أثر مفيد على قدرات البلدان النامية على سداد ديونها . ويأمل الوفد الهندي ، قبل أقل من شهرين من انتهاء مفاوضات أوروغواي ، أن تسهم القرارات التي سوف تتخذ في حل أزمة الدين .

٤٢ - وقال إن الممثل الشخصي للامين العام قد أكد بحق في تقريره ضرورة اضطلاع جميع الدائنين بإجراء منهجي ، وضرورة تحديد فئة من البلدان المدينة تقع بين أكثر البلدان فقرا والبلدان ذات الدخل المتوسط ، وأهمية برامج التكيف الانتقائية التي تهتم أساسا بالنمو .

٤٣ - ومضى قائلا إنه يتعين القضاء على الدين المتزايد للبلدان النامية عن طريق تدابير وقائية لصالح البلدان التي تمكنت حتى الآن بالرغم من ضآلة دخلها من الاضطلاع بخدمة الدين الخاص بها . ومن الخطر بالنسبة للتنمية والمشاركة البناءة في الاقتصاد الدولي أن تمتد الأزمة لتشملها . إن الاستجابة لاهتماماتها سوف تؤدي الى تفادي أزمة أكثر خطورة .

٤٤ - وقال إن القضاء على العقبات الموجودة في طريق النمو مع اتخاذ تدابير محددة لتخفيف عبء الدين ، سوف يساعد الى حد بعيد المجتمع الدولي في بحثه عن السلم والرخاء .

٤٥ - السيد ساردنبرغ (البرازيل) : قال إن ما يسمى خطأ "أزمة الدين الخارجي" ليس مجرد مجموعة مشاكل مالية وإنما هو من غير شك مشكلة اقتصادية واجتماعية بل وسياسية . إن البرازيل تعاني منذ أكثر من عشر سنوات من آثار إدارة دولية للدين الخارجي لا تأخذ في الاعتبار بصورة كافية متطلبات التنمية الاقتصادية . إن جميع الجهود التي بذلت حتى الآن لتشجيع نمو قابل للإدامة وموات لنظام اجتماعي أكثر عدلا وأكثر إنسانية يؤدي الى استقرار الحسابات الخارجية للبرازيل ، قد عُرقلت من جراء ثقل عبء خدمة الدين .

٤٦ - إن أي حل فعلي لمشكلة الدين يجب أن يأخذ في الاعتبار قدرة البلدان المدينة على الحصول على إيرادات صافية من رؤوس الأموال ، لأن الخروج الصافي لرؤوس الأموال يؤدي الى عدم استقرار اقتصاد البلد المدين مما يجعله غير قادر على سداد دينه . إن الحلول التي اتفق عليها الدائنون في الماضي ليست سوى حلول وقتية ، أرغمت البرازيل على وقف خدمة الدين . إن الجدول الزمني لسداد الدين يجب أن يتفق مع العوامل التي تعزز تنمية البلد ، نظرا لأن القدرة على الدفع يحددها استئناف النمو . ومن هذا المنظور قدمت البرازيل مؤخرا للمصارف الدائنة الدولية اقتراحا جديدا يقوم على الرأي القائل بأن حماية التنمية الاقتصادية للمدين تعد عنصرا أساسيا لقدرته على ضمان خدمة الدين . إن الأمر يتعلق أساسا بطرح سندات تضمنها الحكومة ، للتخفيف من إجمالي الدين الخارجي ، بما في ذلك الفوائد لمدة ٤٥ سنة ، وفي خلال هذه المدة يجمع البلد الموارد اللازمة ، التي سوف تنقل سنويا الى الدائنين عن طريق طرح السندات في المزاد العلني مرة كل ثلاثة أشهر بحيث تصبح قيمتها في السوق قريبة من قيمتها الاسمية ، نتيجة لثقة الدائنين في الاقتصاد البرازيلي .

٤٧ - كما ستعمل البرازيل جاهدة على تحديث اقتصادها . إن هناك خطة اقتصادية شجاعة وجديدة ترمي الى تنشيط الاستثمار وكفالة نمو اقتصادي مستمر . وهي تشمل في آن واحد برنامج لاستقرار الميزانية والنقد ، وكذلك إصلاحات هيكلية . ولكن هذه الإصلاحات لن تحرز النجاح المرتقب إلا إذا واكبتها استراتيجية بناءة في مجال الدين الخارجي . وترجو الحكومة البرازيلية أن يأخذ الدائنون في الاعتبار رغبتها في سداد الدين دون الإضرار بالاستقرار والنمو الاقتصادي .

٤٨ - وقال إن الدائنين والمدينين ينبغي أن يعملوا على وضع استراتيجية جديدة للعلاقات المالية العالمية تخضع إدارة الدين الخارجي للواقعية في ضوء العلاقات الوثيقة القائمة بين التجارة الدولية والدين الخارجي والنمو الاقتصادي . إن النماذج الحالية لإعادة التمويل تؤدي بالضرورة الى حلقة مفرغة : إن السداد يتم على

(السيد ساردنبرغ ، البرازيل)

حساب التنمية ، وهو ما يضر بدوره بالقدرة على تسوية الديون . إن أي حل مقبول لمشكلة الدين الخارجي يجب أن يلبي مصالح الدائنين والمدينين على حد سواء . إن الاستراتيجية الحالية مازالت خاضعة الى حد كبير لمصلحة المصارف التجارية . إن حكومات البلدان الدائنة ينبغي أن تشارك بصورة أكثر نشاطا في حل مشكلة الدين وتتجاوز أوجه القلق القصيرة الأجل لبعض الدوائر المصرفية . وإذا كانت خطة برادي تشكل خطوة في الاتجاه السليم فإن مبادرة الرئيس بوش في حزيران/يونيه الماضي "Enterprise for the Americas" تشكل تقدما مفاهيميا بالغ الاهمية ، لانها تربط بين التجارة والاستثمار والدين ، وهي الجوانب الثلاثة الرئيسية لتعاون الولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية .

٤٩ - إن البرازيل تحاول إجراء حوار ومفاوضات مع دائنيها ، الذين سوف يتفهمون من غير شك ، ولمصلحتهم ضرورة وجود اقتصاد برازيلي سليم .

٥٠ - السيد شوغوفان (أفغانستان) : لاحظ أن العديد من البلدان النامية لا يمكن أن تعيد تنشيط نموها نظرا لمديونيتها الناجمة عن الحالة الراهنة للمبادلات التجارية وأوجه النقص التي يعاني منها النظام النقدي والمالي الدولي . وإزاء عملية النقل الصافي لرؤوس الأموال ، فإن البلدان المدينة قد اضطرت الى استخلاص فائض تجاري لا عن طريق زيادة صادراتها وإنما عن طريق الحد من وارداتها مما يؤدي الى انخفاض الاستهلاك وتدهور الاستثمارات .

٥١ - لقد اقترحت العديد من الحلول ، ولكن إذا كنّا مازلنا بعيدين عن إيجاد حل للمشكلة فإن البلدان الصناعية قد اعترفت الآن بوجوب الحد في آن واحد من عبء الدين وخدمته . ومازال يجب اتخاذ تدابير عملية لمساعدة البلدان المدينة على استعادة نموها السابق . ويجب إبرام عقود شاملة واتخاذ تدابير عاجلة تستجيب بصورة محددة لحالة بعض البلدان المدينة وتسمح بخاصة بوضع حد للنقل الصافي للموارد وتضمن أسعار فائدة ثابتة ، كما يجب على البلدان المدينة من جانبها العمل على إيجاد الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية .

٥٢ - وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، قال إن برنامج عمل مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي وضع هذا العام ، يسمح بتخفيف عبء الدين الخارجي للعديد من هذه البلدان ، وهو يشعر بالارتياح للقرار ١٦٥ الصادر عن مجلس التجارة والتنمية التابع للاونكتاد ، وكذلك للقرارات التي اتخذها نادي باريس مؤخرا . وهو على يقين بأن تنفيذ التدابير التي أوصى بها السيد كراكسي من شأنها أن تيسر تسوية أزمة الدين الخارجي .

٥٣ - السيد راو (البنك الدولي) : قال إن البلدان النامية والنظام المالي الدولي تعمل جاهدة منذ عدة سنوات على حل المشاكل الناجمة عن المديونية البالغة التي تعرقل التنمية وتضعف المؤسسات المالية . إن الحلول المقترحة قد تطورت مع الوقت ولكن الهدف كان دائما هو إعادة مناخ مالي موات للتنمية ، وقد أُعترف دائما بأن هناك ثلاثة عناصر تدخل في الاعتبار هي المناخ الخارجي المواتي ، وبرنامج تكيف داخلي قوي ومعونة مالية خارجية لإعادة النمو في الاجل المتوسط .

٥٤ - لقد تم إحراز بعض أوجه التقدم . وبالنسبة للبلدان ذات المديونية الباهظة التي يقع عليها أكثر من نصف إجمالي دين البلدان النامية انخفضت نسبة خدمة الدين من ٣٨ في المائة عام ١٩٨٧ الى ٢٩ في المائة عام ١٩٨٩ ، كما أن نسبة الدين الى الصادرات وإن كانت مازالت تتجاوز ٣٠٠ في المائة ، إلا أنها تتجه نحو الانخفاض الطفيف . وهناك عدة أسباب لذلك وبخاصة نمو الصادرات وإعادة شراء أو تبادل حقوق المديونية .

٥٥ - وفي البلدان ذات الدخل المنخفض والمديونية الباهظة ، ترجع المشكلة الى أوجه ضعف هيكلية في الاقتصاد من الصعب التغلب عليها . ودين هذه البلدان دين رسمي في المقام الاول ، وقد سمحت منذ عام ١٩٨٨ عمليات إلغاء ديون المعونة الإنمائية الرسمية الثنائية من تخفيض هذه الديون بما يربو على ٥ بلايين دولار . وأعاد نادي باريس جدولة حوالي ٦ بلايين دولار من الديون الرسمية الثنائية ذات الشروط المحددة في قمة تورونتو . كما أن الالتزامات في إطار تسهيل التكيف الهيكلي والتكيف الهيكلي المعزز لصالح البلدان ذات الدخل الضئيل والمديونية الباهظة قد بلغت في مجموعها في آب/أغسطس ١٩٩٠ حوالي بليونين من حقوق السحب الخاصة . ولكن البرامج الحالية تعد غير كافية عندما يكون الدين باهظا . وتجري حاليا دراسة عدة مقترحات وبخاصة إلغاء الدين ، وتوسع أكبر في إعادة جدولة دين البلدان التي لا تحصل إلا على موارد وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة . إن هذه التدابير عندما تواكبها الإصلاحات المؤسسية اللازمة في البلدان المعنية ، ينبغي أن تسمح للبلدان ذات الدخل الضئيل بتنشيط نموها ، حتى وإن كانت أزمة الخليج تشكل عقبة جدية .

٥٦ - وفيما يتعلق بالبلدان ذات الدخل المتوسط ، فإن العنصر الاساسي الجديد في السنة الماضية هو تخفيف مجموع الدين التجاري وخدمته ، واليابان على استعداد للاشتراك في تمويل عمليات يقررها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وقد برهنت التجربة على إمكانية تخفيض الدين لكل حالة على حدة . إن مثل هذه العمليات عندما تستكمل عن طريق تدابير سليمة لتكيف الاقتصاد الكلي تساعد بشكل خاص على إعادة

(السيد راو ، البنك الدولي)

الحيوية المالية للمدين . وعند ذلك يُستأنف تدفق رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الداخلية في مناخ أفضل . إن العمليات الخاصة لتحويل الدين عن طريق المشاركة قد برهنت على أنها وسيلة فعالة لتخفيض الدين . وهكذا تمكنت شيلي من تخفيض أو تحويل ٤٠ في المائة من دينها الخارجي ، أي ٩ بلايين دولار .

٥٧ - وعلى الرغم من أوجه التقدم هذه ، مازالت هناك العديد من أوجه الضعف . أولا البلدان ذات الدخل الضئيل لا تستطيع مواصلة تنميتها دون زيادة المعونة التساهلية بالأرقام الحقيقية . ومن المؤكد أنه يجب عليها زيادة مدخراتها الداخلية وعند ذلك تصبح المساعدة التي تحصل عليها أفضل تنسيقا وأفضل استخداما . ولكن احتياجاتها في مجال التمويل تتجاوز الى حد بعيد الموارد المالية الحالية وبخاصة إذا ما ظلت أسعار النفط مرتفعة . كما أن قيمة الدين الرسمي مازالت باهظة في حين أن تدفق رؤوس الأموال الخاصة الى البلدان ذات الدخل المتوسط والمديونية الباهظة ، مازال ضئيلا للغاية . وهناك بعض البلدان المدينة أساسا لدائنين رسميين . إن إعادة الجدولة التي منحها هؤلاء تمنح تأجيلا مؤقتا ولكنه لا يكفي في كثير من الاحيان نظرا لثقل عبء الدين . ولذلك يتعين في بعض الحالات دراسة تخفيض للقيمة الفعلية للدين أو لخدمته . وهنا أيضا من الضروري أن يواكبها تكيف هيكلي مناسب للحيلولة دون عودة المشكلة الى الظهور .

٥٨ - ونظرا لأزمة الخليج ، فقد أصبح من الملح القضاء على أوجه النقص التي تحد من فعالية التدابير المتخذة حاليا . وهي قد أدت الى زيادة سعر النفط ، وتوقف تدفق أجور العاملين الى بلدانهم الأصلية ، ومختلف التكاليف الناجمة عن إعادة إدماجهم في بلدانهم . وإذا ما ظلت أسعار النفط مرتفعة فإن ارتفاع فاتورة الواردات سوف يشكل عبئا إضافيا بالإضافة الى زيادة خدمة الدين ، لأن الأزمة سوف تؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة الدولية . ويتوقف مدى اتساع أثر الأزمة على تطور أسعار النفط . وإذا كان سعر البرميل قد أصبح ٣٩ دولار في المتوسط عام ١٩٩١ ، فإن هذا الاثر سوف يمثل ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط ، أي أقل مما كان عليه إبان أزمة النفط الاخيرة . بيد أن الأزمة قد تترتب عليها آثار أكثر خطورة بالنسبة لبعض البلدان . وهناك احتمال أكبر في أن تؤدي الصعوبات المالية الى فشل محاولات تنشيط النمو وجهود التكيف ويدرس البنك الدولي تدابير ـ قروض خاصة ، الإسراع بالدفع ، ومعونة إضافية للتكيف ـ تسمح بمواجهة الاحتياجات فور ظهورها . وإذا ما أريد تفادي أخطاء السبعينات التي ساهمت في المديونية الحالية ، فإنه يجب تعزيز التكيف الداخلي عن طريق جعل المستهلكين مثلا يتحملون نتائج زيادة سعر النفط ، أو عن طريق اعتماد سياسات حذرة في مجال النقد والميزانية لإعادة توازن

(السيد راو ، البنك الدولي)

المدفوعات في ضوء الإمكانيات الحقيقية للتمويل الخارجي مع إجراء إصلاحات هيكلية لتنشيط النمو .

٥٩ - إن نقص الموارد الخارجية يعد مشكلة رئيسية بالنسبة للبلدان النامية . وصافي تدفقات الموارد قد زاد في الواقع عام ١٩٩٠ ، ولكنها لا تسمح بالضرورة بتمويل واردات إضافية لأن الأمر كثيرا ما يتعلق بعمليات تحويل للدين أو حيازة أصول تضمن استثمارات مالية تستخدم في تخفيض الدين أو خدمته . وهذا يعني أن صافي واردات الممتلكات والخدمات لم يزد منذ عام ١٩٨٧ .

٦٠ - وقال إن بلدان أوروبا الشرقية التي تنتقل الآن الى اقتصاد السوق تواجه صعوبات خاصة . مثال ذلك أن الدين الخارجي لبولندا يعادل خمسة أضعاف صادراتها . ويجب في جميع هذه البلدان الاستعاضة عن معدات الانتاج العتيقة وسداد فاتورة نفط باهظة في الوقت الذي يجري فيه تفكك مجلس التعاضد الاقتصادي . وتقدر احتياجات التمويل بـ ١٥ بليون دولار أي ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ . إن تدفقات رؤوس الأموال سوف تأتي من غير شك من مصادر رسمية ، لأن التدفقات الخاصة لن تزيد قبل انتهاء مرحلة جهود الاستقرار .

٦١ - وفي الأجل الطويل ، فإن المشكلة الأساسية بالنسبة لجميع البلدان النامية هي جلب رؤوس الأموال الخاصة . وعليهم أن يستخدموا لذلك مختلف الصكوك المالية القديمة والجديدة ، التي تؤدي الى إيجاد معادلة جذابة بين المخاطر والفائدة . مثال ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتجه نحو البلدان التي بوسعها زيادة صادراتها وتحسين هياكلها الأساسية إذا كانت إمكانيات استعادة رؤوس الأموال مرضية . وبالإمكان أيضا تصور رؤوس أموال مرتبطة بمشاريع أو مبادلات "صناديق ادخار للبلدان" ، والاعتمادات أو القروض لأجل ، والمشاريع المشتركة وإصدار سندات في الأسواق الخارجية واستخدام ضمانات متعددة الجوانب . بيد أن من الضروري أن تحسن البلدان المدينة قدرتها على السداد . ويتوقف هذا الى حد بعيد على نجاح جهود التكيف التي تبذلها والقضاء على العقبات الهيكلية والمالية التي تعرقل النمو . إن مشكلة الدين لن تحل إلا إذا واصلت البلدان المدينة والنظام المالي الدولي تعاونهما من أجل تحديد وتنفيذ وتمويل التكيف الهيكلي والنمو .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥